المطلب الثاني: تجربة تطبيق النظام البرلماني في ابريطانيا

نشأ النظام البرلماني في بريطانيا بعد تطور طويل، وهو صورة من صور النظام النيابي. وبعد ذلك انتقل إلى العديد من الدول وخاصة منها المستعمرات القديمة الانجليزية. وقبل التعرف على خصائص النظام البريطاني كان لابد من العودة إلى الجذور التاريخية لهذا النظام وذلك فيما يلي.

ـ نشأة النظام البرلماني البريطاني

يعود الموطن الأول للنظام البرلماني الى ابريطانيا، حيث كانت نشأته خلال القرنين السابع والثامن عشر، وتطور هذا النظام في ذلك البلد نظرا للتطورات السياسية التي شهدتها، والأحداث التاريخية التي صنعته ورفعت قواعده وحددت ملامحه السياسية.

فتم الانطلاق من ملكية مطلقة إلى ملكية برلمانية في مدة طويلة، وطوال هذه المدة كانت هناك سلسلة من الأحداث ساهمت في انتقال السلطة تدريجيا من الملك الى رئيس وزرائه.

كانت البداية عندما كان حكم الملك مطلقا أي يسود و يحكم، يمثل السيادة ومرتبط بالأساس بمساندة الكنيسة التي كان لها سلطة روحية على كل ربوع اروبا و ليس فقط بريطانيا، ومن أجل الحفاظ على مكانة العرش كانوا الملوك دائما في حرب إما مع الفرنسين أو مع غيرهم، وكان الملك يفرض الضريبة على النبلاء والاقطاعين وبهذه الأموال يدفع للبابا وأيضا يمول الحروب و بعد ذلك أثقل كاهل النبلاء والشعب،

هذا ما دفع النبلاء الى مهاجمة الملك و إلى إبرام العهد الأعظم Magna – Carta الذي كان يهم المحاور المتعلقة بتقليص اختصاص الملك في ما يتعلق بفرض الضرائب عن طريق انشاء مجلس هو الذي يوافق أو يرفض قيمة الضرائب التي يحددها الملك ،وهذا المجلس يتشكل من ممثلين عن الكنيسة و ممثلي النبلاء

وتحتوي الماجنا كارتا على 63 مادة منها ما ينظم العلاقات بين الملك والبارونات، ويهدف لصيانة الحريات العامة والحدّ من سلطة الملك. ويكرس حقوق الإقطاعيين وحمايتهم من تدخل الملك ورجاله، ومنها ما يتعلق بحريات دينية وتأمين امتيازات الكنيسة، ومنها ما ينص على حقوق وحريات سياسية ومدنية مختلفة للشعب الانجليزي

وخاصة ضمان الحريات الشخصية دون تمييز بين الطبقات الاجتماعية وتأمين العدالة بواسطة قضاء مستقل ونزيه، ومن أهم مقتضياته:

-إحداث مجلس كبير يضم ممثلي النبلاء ورجال الدين.

-إلغاء الضرائب الاستثنائية ومنع فرض ضريبة جديدة بدون موافقة المجلس الكبير.

-الاعتراف بحرية التجارة وحرية التجول داخل البلاد وخارجه.

إلا أنه في القرون اللاحقة أضحت تلك الوثيقة نموذجا يحتذى بالنسبة لأولئك الذين طالبوا بإقامة حكومات ديمقراطية وكفالة الحقوق الاساسية لكل مواطن. أما في الوقت الذي صدرت فيه، فكانت أهميتها الكبرى هي إخضاع الملك لحكم القانون، وكبح جماح السلطة المطلقة .

استمرت الأحداث إلى أن صدرت عريضة الحقوق **BILL OF RIGTHS** سنة 1628 إثر صراع بين الملك شارل الأول والبرلمان، حين اشتراط البرلمان موافقة الملك على مضمون العريضة لقاء موافقته على الضرائب لتمويل حربه ضد اسبانيا، وتنص العريضة على مبدأين أساسيين هما احترام الحرية الشخصية وحفظها عن طريق منع التوقيف التعسفي بدون محاكمة وعدم فرض ضرائب جديدة بدون مراقبة البرلمان.

ورغم إعلان الملك لهذه العريضة فقد تفاقم الصراع بينه وبين البرلمان إلى أن انتهى بقيام ثورة 1642 التي قادها أوليفر كرومويل (O. Cromwell) وحظيت بتأييد البرلمان، ولاسيما مجلس العموم، والتي قامت بإعلان الجمهورية في عام 1649، لكن الجمهورية الجديدة لم تصمد إلا أشهرا قليلة بعد وفاة زعيمها في عام 1658، حيث عاد النظام الملكي مجددا إلى البلاد باعتلاء الملك شارل الثاني العرش في عام 1660 بعد أن تعهد للبرلمان باحترام سلطاته وحقوقه.

تم وضع وثيقة الحقوق لعام 1689 ، بعد اندلاع ثورة ضد الملك جيمس الثاني، حيث اجتمع ممثلون عن الشعب، ووضعوا هذه الوثيقة، التي قيدت سلطات الملك، وكفلت الحقوق والحريات الأساسية للأفراد . وتمت دعوة الأمير وليام الثالث والملكة ماري الثانية لتولي العرش، على أساس الالتزام بالقيود الواردة بالوثيقة.

إلى جانب هذه الوثائق الدستورية التي منح من خلالها حقوق جديدة للشعب، هناك أيضا قانون توارث العرش Act Of Settlement سنة 1701، وقانون البرلمان Parliament Act سنة 1911 و قانون 1958 هناك أيضا مجموعة من الأعراف التي تراكمت للانتقال إلى النظام البرلماني كما هو اليوم

واليوم بعد هذه التطورات وغيرها انتقلت السلطة التنفيذية إلى الحكومة باعتبارها المسؤولة الوحيدة أمام ممثلي الأمة، أما الملك أصبحت له صفة رمزية فقط يسود ولا يحكم، وأصبح البرلمان هو المصدر الوحيد للسلطة. لهذا يجمع الفقه الدستوري على نعت بريطانيا بـ "أم البرلمانات"، فمن أرض هذا البلد ولدت جل مقومات النظام النيابي.